الباب الثانى

انقسامُ اللغة وتكوُّن اللهجات

منذ آدم ـ عليه السلام ـ واللغـات التى يستعملها نسله يتوالى عليـها الانقسام إلى لهجات، وبعد الطوفـان توزع أبناء نوح ـ عليه السلام ـ فى الأرض، فنشأت مجـموعات لـغوية تنسب إلى أبنائه الثـلاثة: سام، وحام، ويافث، وكـل منها له فروع متعددة فى القديم والحديث.

ولا ريب أن اللغة تبقى متحدة فى المجتمع الذى يتخذها أداة له إذا كانت حياته الاجتماعيـة والأرض التى يعيش عليها متحدة فى أهدافهـا وعوامل تكوينها، فإذا تغير شىء من ذلك كان إيذانا بانشعاب تلك اللغة إلى لهجات.

وقد عزا العلماء انشعاب اللغات إلى لهجات لعوامل أهمها:

١- اختلاف البيئات الجغرافية:

فالأرض التى يعيش عليها البشر مختلفـة، ففيها الجبال والسهول والوديان، وفيهـا الأراضى الزراعية والقاحلـة، ومتى اختلفت البيـئة الجغرافـية فإن ذلك يؤدى إلى اختـلاف اللغة، فإذا انتـشرت جمـاعة لغوية تعـيش فى مكان معين على أرض واسعة تخـتلف طبيعتهـا فإن ذلك يؤدى ـ مع تطاول الزمن ـ إلى انشعاب لغتها الواحدة إلى لهجات، وإذا كانت البيئة تؤثر على سكانها جسميا وخلقيـا ونفسـيا، كمـا هو الواقع فإنهـا ـ كذلك - تؤثر على أعـضاء النطق وطريقة الكلام.

٢- تنوع الظروف الاجتماعية:

لا ريب أن كل قوم لهم قوانينهم وطرقهم الخاصة فى معيشتهم وتفكيرهم سواء فى ذلك الشعوب المخـتلفة وطبقات الشـعب الواحد فكل شعب له ملامح ثقـافية وعادات وتقـاليد خـاصة تختلف عن الآخـر، فالمجـتمع الإنجليزى غـير المجـتمع الفرنسى غـير الأمريكى أو الرومى أو العربـى فى طريقة معيـشته وقوانينه العـامة والخاصة.

والمجتمع الواحد قد يوجد فيه الطبقات الأرستقراطية والدنيا أو الطبقات الصناعية والزراعية والتجارية وغيرها من أرباب المهن المختلفة وبقدر ما يوجد من تلك المظاهر تتفرع لغات المجتمعات وتختلف.

بل يوجد من العاميات الخاصة بقدر ما يوجد من جماعات متخصصة، والعامية الخاصة تتميز بتنوعها الذى لا يحد، وأنها فى تغيير دائم تبعا لأحوال الجماعات والأمكنة التى تعيش فيها فكل جماعة خاصة وكل هيئة من أرباب المهن لها عاميتها الخاصة[1].

كما أن تغير تلك الأحوال التى تعيش فيها الجماعة تنعكس آثارها على اللغة فلا شك أن المهاجرين من الأسبان والإنجليز إلى أمريكا قد عرى لغتهم بعض التطور الصوتى فاختلفت الأسبانية والإنجليزية هناك عنهما فى موطنهما الأصلى.

والعرب عندما خرجوا من جزيرتهم إلى الأقطار المجاورة بعد الفتح الإسلامى قد عرى لغتهم بعض التطور، بل تشعبت إلى لهجات متنوعة[2].

فاختلاف المكان والنواحى الاجتماعية ووسائل الحياة كانت له آثاره فى لغة الجماعة بعد ارتحالها من بلدها الأصلى بحيث برزت أمارات التغير هناك عنها هنا.

ومن كل ما تقدم ندرك أن نظام المجتمع واختلاف طبقاته وتغير أحواله قد يسبب تفرع لغته إلى لهجات.

٣- الاتصال البشرى وآثاره:

الإنسان مدنى بطبعه ـ كما يقول علماء الاجتماع ـ فهو فى حاجة إلى مساعدة أخيه الإنسان، ولذلك فقد يتصل بنو البشر لتبادل المنافع كما أن الإنسان قد يحتاج إلى الهجرة من وطنه الأصلى إلى مكان آخر بحثا عن القوت أو لأسباب أخرى دينية أو استعمارية.

وبدهى أن تلك الاتصالات تحتاج إلى معرفة هؤلاء وهؤلاء بلغات الآخرين حتى يمكنهم التفاهم وتوثيق الصلات، أو إخضاع جماعة ما لسيطرتهم، وهذا يؤدى إلى

(١) اللغة ص٣١٥.

(٢) اللهجات العربية د، نجا ص١٦ وفى اللهجات العربية د. أنيس ط٣ ص٢٣.

احتكاك اللغات بعضها ببعض ونشوب صراع بينها، فالتوسع وضرورة الاتصال يقتضى معرفة لغات عدة معرفة جيدة[1]، بما يخلق اختلالا فى الأداء، فكثيرا ما لوحظ أن تطور اللغات يزداد بسرعة بازدياد انتشارها فى الخارج وازدياد عدد الناس الذين يتكلمونها وتنوعهم إذ إن انتشارها فى أقاليم تحتك فيها بلغات أخرى يعرضها لأن تفقد خصائصها الموغلة فى الذاتية، والتأثير الذى يقع عليها من الخارج يؤدى بها إلى التغير السريع[2]، وقد تتغلب إحدى هذه اللغات على الأخرى.

ونحن نشاهد نطق الأجانب للغة العربية إذا اتصلوا بالعرب كاليونانيين والإيطاليين فلا يستطيعون النطق بالطريقة العربية فهم - مثلا - لا يمكنهم نطق الحاء فى مثل كلمة (محمد) فيحولونها إلى خاء.

وفى حالات الحروب نجد لغات المغزوين تتلاشى أمام لغة الغزاة وتنزوى فى ضعف وتقهقر، وذلك واضح فى تغلب العربية على لغات البلاد المفتوحة كالقبطية فى مصر والفارسية فى بعض بلاد فارس القديمة والآرامية فى العراق والشام[3]، والأرمينية تقهقرت أمام الروسية فى أوربا[4]، لأن الضعيف عادة يجب أن يقلد من هو أقوى منه[5].

وقد تبقى لغة المغزوين صاحبة الهيبة والاستعمال فى شئون المجتمع فإرادة الإغريق ألا يضحوا لغتهم أمام لغة فاتح يحتقرونه هى التى حفظت الإغريقية خلال العصور فلم تستطع التركية يوما أن تحل محلها أو حتى أن تنال منها، هذا إذا كثر عدد الغزاة.

أما إذا قل فإن لغتهم قد يصيبها الضعف كما حدث للغة النورمانديين بعد غزوهم لإنجلترا فقد تغلبت الإنجليزية عليها لقلة عدد الغالبين ولم يكن للنورماندية الفرنسية غير أثر قليل فى اللغة الإنجليزية[6].

---

(١) اللغة: ص ٣٤٨.
(٢) المصدر السابق: ص٤٢٧.
(٣) فى اللهجات العربية: ص ٢٣.
(٤) اللغة ص ٢٠١.
(٥) اللهجات العربية: ص ١٦.
(٦) فى اللهجات العربية ط٣ ص٣٤.

فالباحث يرى أن هذه الاتـصالات البشرية للمنافع أو للسيـطرة واتصال اللغات نتيـجة لذلك يعد عـاملا من عوامل اخـتلاف اللغـات عن أصلها بما يفرقـها إلى لهجات «فتطور اللغـة المستمـر فى معـزل عن كل تأثير خارجى يعد أمرا مثاليا لا يكاد يتحقق فى أية لغة، بل على العكس من ذلك فإن الأثر الذى يقع على لغة ما من لغات مجاورة لها كثيرا ما يلعب دورا مهما فى التطور اللغوى»[1].

****

(١) اللغة ص ٣٤٨، ويـضيف بعضـهم عامـلا آخر هو: اخـتلاف الأفراد فى الـنطق فسابيـر يذهب إلى أن اللهجـات تنشأ من الميل العام إلى الاخـتلاف الفردى فى الكلام ويجـعلون من ذلك ما يسمى بالقـياس الخاطئ. انظر اللهجات العربية فى القراءات القرآنية ص٣٩.

تطبيق تلك العوامل على العربية

وكل تلك العوامل حدثت فى لغتنا العربية التى عـاشت فى مناطق مختلفة فقد كانت الصحراء تمثل جانبا من بيئتها الطبيعية، ثم انتقلت الأمة العربية إلى الحضارة فوجدت مناطق زراعية وأخرى تجـارية، وكان لذلك أثره فى اختلاف أحوال أهلها بين تنقل وترحال أو إقامة واستقرار.

ثم خرج العـرب من جزيرتهم إلى المناطق المجـاورة فى الشام والعراق ومـصر فالتقت العربية مع أخواتها من الساميات كالعبرية والآرامية وغيرهما كما التقت مع لغات أخرى أجنبية كالفارسية والرومية والقبطية.

وكل ذلك كانت له آثار بعيدة المدى فى ظهور لهـجات شتى للغة العربية وإليك تفصيل ذلك:

أ- العامل الاجتماعى والثقافى والجغرافى:

اللغة العربية ـ وهى إحدى لهجات اللغـة السامية ـ كانت واحدة عند الناطقين بها ثم زادت وانقسـمت بتأثير الحضـارة والتطور، إذ إن العرب لم تستمـر حياتهم على طريق واحدة وفى حدود لا تتغـير، بل إنهم ـ كبقية البشر ـ تتـغير أحوالهم الاجتماعية وما مر بهم من ثقافات، فدعاهم ذلك إلى تطور لغتهم لتناسب مظاهر حياتهم الجديدة.

وقد أخذت الـعربية فى التطور ـ كذلك ـ لانتـقالها من البادية إلـى الحاضرة فبعد أن كانت فى بقعة صحراوية يتمسك أهلها بمنطق آبائهم الفصيح، بدأت تنتقل بانتقال أهلهـا إلى مجتمع حضـارى، فتتغير على الألسنـة وتتطور تبعا لذلك على الرغم من نهـجهم طريق السلف، فـأهل الحضـر يتظاهرون بينهم بأنهم قـد تركوا وخالفوا كـلام من ينتسب إلى اللغة العـربية الفصيـحة، غير أن كـلام أهل الحضر مضـاه لكلام فصـحاء العرب فى حـروفهم وتآليـفهم، إلا أنهم أخلوا بأشـياء من إعراب الكلام الفصيح[1].

(١) الخصائص ٢/ ٢٩.

والفرق واضح بين صورة لهجات البادية التميمية، ولهجات الحاضرة الحجازية المتمثلة فى القرشية، فقد ارتفعت قريش فى الفصاحة عن عنعنة تميم، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن، وتضجع قيس، وعجرفية ضبة، وتلتلة بهراء «فأما عنعنة تميم فإن تميما تقول فى موضع (أن): (عن) تقول عن عبد الله قائم وأنشد ذو الرمة عبد الملك:

أعن ترسمت من خرقاء منزلة

وأما تلتلة بهراء فإنهم يقولون: تِعلمون وتِفعلون وتِصنعون بكسر أوائل الحروف.

وأما كشكشة ربيعة، فإنما يريد قولها مع كاف ضمير المؤنث: أنكش ورأيتكش وأعطيتكش، تفعل هذا فى الوقف، فإذا وصلت أسقطت الشين[1]، فقريش ما ترفعت عن ذلك إلا للثقافات الاجتماعية التى نشأ أهلها عليها كذلك فبيئة الحجاز الحضرية غير الصحراء التى يعيش بها بنو تميم.

ب- الاتصال البشرى بين العرب وغيرهم:

لم يعش العرب فى عزلة عن غيرهم، أو عن اتصال بعضهم ببعض، فالحياة الاجتماعية تحتاج إلى صلات وروابط بين الأفراد والجماعات والشعوب، وقد تهيأت لهم وسائل هذا الاتصال عن طريق تبادل المنافع وعن طريق الغزو والسيطرة كما عرفنا، ولا ريب أن الإسلام - بعد الفتوح - محا ديانات الشعوب التى تغلب عليها واحتلت لغته العربية الصدارة لديها، فى جميع الأعمال والشئون والمخاطبات العادية.

وقد تأثرت العربية - أيضا - بلغات البلاد المفتوحة وأثرت فيها، وإذا كانت قد كتب لها التغلب، فإنها قد فقدت - أيضا - بعض مميزاتها حتى انشعبت إلى لهجات.

ويؤكد ذلك فشو اللحن على ألسنة العرب بعد انتشار الإسلام واتساع رقعة الدولة الإسلامية، فقد رووا أن النبى ﷺ سمع رجلا يلحن فى كلامه فقال: **(أرشدوا أخاكم فقد ضل)** ورووا أيضا أن أحد ولاة عمر - رضى الله عنه - كتب

(١) المصدر السابق ٢/ ١١.

إليه كتابا لحن فيه، فكتب إليه عمر «**أن قنع كاتبك سوطا**» وغير ذلك، مما كان سببا فى وضع علم النحو على يد أبى الأسود الدولى، ولذا منع علماء العربية الاحتجاج بكلام من كانت له صلة بالأمم المجاورة كلخم وجذام.

ومعنى ذلك أن احتكاك الشعوب يؤدى إلى احتكاك لغاتها[1]، وقد تبرز خصائص إحداها على الأخرى. «ولولا مقاومة المجتمع للتفكك اللغوى لأصبح العالم أمام حشد من صور التكلم التى لا تزيدها الأيام إلا تفرقا، ولكن الذين يتكلمون إحدى هذه اللغات يميلون دائما إلى المحافظة عليها كما هى»[2].

وقد أدى هذا الاختلاط بين العرب والأجانب ممن دخلوا الإسلام إلى تفرع العربية إلى لهجات فى البلاد المفتوحة كالمصرية والسورية والعراقية وغيرها من اللهجات التى نرى آثارها حتى اليوم.

ج- اختلاط القبائل العربية وأثره فى اللهجات:

وإن اتصال العربى بأخيه له كذلك أثره فى لهجة كل فريق حيث تؤثر وتتأثر بأختها، فقد دعت الحاجة الاجتماعية العرب إلى التلاقى والتعامل الاجتماعى «فإن العرب بتجاورهم وتلاقيهم وتزاورهم يجرون مجرى الجماعة الواحدة فى دار واحدة، وهذا الاتصال الوثيق يؤدى إلى اتصال لهجاتهم بعضها ببعض فبعضهم يلاحظ صاحبه ويراعى أمر لغته كما يراعى ذلك من مهم أمره»[3].

فلقاء اللهجات مهم للعرب كأمور الحياة الأخرى التى يلتقون من أجلها، وإذا التقى العربى بغيره حدث واحد من ثلاثة أمور:

- تمسكه بلهجته الأصلية.
- انتقال لسانه إلى اللهجة الجديدة.
- اجتماع لهجته مع لهجة غيره.

---

(١) اللغة: ص ٣٤٨.

(٢) المصدر السابق: ص ٣٢٦.

(٣) الخصائص ٢/ ١٥، ١٦.

وذلك يمكن فهمه من قول ابن جنى:

«اعلم أن العرب تختلف أحـوالها فى تلقى الواحد منها لغة غـيره، فمنهم من يخف ويسرع فيقول ما يسمعه، ومنهم من يستـعصم فيقيم على لغته إلبتة، ومنهم من إذا طال تكرّر لغة غيره عليه لصقت به ووجدت فى كلامه»[1].

فعندما يلتقى العربى بأخيه ويتحـادثان أو يسمع كل منهما لغة الآخر فإما أن يحس أحدهما من كلا صاحبه ما يعجبه، فيتلقف كلماته بسرعة ويترك لهجته الأصلية، وإما أن يستعملها مع لهجته، وإما أن يتعصب للهجته الأولى فيستعصم بها.

ومن أمثلة تمسك العربى بلهجته الأصلية موقف أبى زياد الكلابى من نطق كلمة «النطع» بلهجته الخاصة وعدم اعترافـه بغيرها، فقد سأل أبا عبد الله الأعرابى عن قول النابغة الذبيانى.

على ظهر مبناة...

فقال أبـو عبد الله: النطع بفتح النون فـقال أبو زياد: لا أعرفه، فـقال: النطع بكسر النون فـقال أبو زياد: نعم، فقد أنـكر غير لغتـه كما ترى مع ما بينهـما من قرب[2].

وليس الغالب إن يبقى العـربى على لهجته غير متـأثرة بما يجاورها من لهجات إخوانه الآخرين، بل إن الأعم هو التفاعل بين تلك اللهجات بحيث تأخذ هذه من تلك وتلك من هذه.

ولذلك كان تبادل التـأثيرات اللغوية هو الشائع بين تلك اللهـجات المتولدة من لغة واحدة.

وقد عقد ابن جنى بابا (فى العربى يسمع لغة غيره أيراعـيها ويعتمدها أم يلغيها ويطّرح حكمـها)[3] ذكـر فيـه سـؤال أبى زيد للخليل عن الذيـن قالوا: مـررت

(١) المصدر السابق ١/ ٣٨٣.

(٢) المصدر السابق ١/ ٣٨٣.

(٣) المصدر السابق ٢/ ١٤- ١٦.

بأخواك، وضربت أخواك، ممن يلزمون المثنى الألف، فقال الخليل: هؤلاء قولهم على قياس الذين قالوا فى ييأس: ياءس، أبدلوا الياء لانفتاح ما قبلها[1].

ومثله ياتزن وياتعد - عند أهل الحجاز فروا من يوتزن ويوتعد.

١ - الاحتمال بإبدال الياء ألفًا فى المثنى:

أخذ ابن جنى يفسر قول الخليل على أن بلحرث بن كعب نظروا فى استعمال أكثر العرب للمثنى بالياء نصبًا، وجراً فجعلوا مكان الياء ألفًا فى لغتهم حالتى النصب والجر، استخفافًا للألف.

«فلما كان الأكثر عند العرب أن يجعلوا الأفعال السابقة ونظائرها من الفعل المثال والمثنى نصبًا وجراً بالياء شاع على أسماع بلحرث وعلموه فأرادوا أن يصنعوا لغتهم على شىء آخر هو إلزام المثنى الألف فكانوا بذلك مراعين للغة إخوانهم».

وبعضهم فسر قول الخليل على أن العرب جميعًا كانوا يستخدمون الياء فى المثنى حالتى النصب والجر ويستخدمون الألف أيضًا فى الحالين إلا أن بلحرث بن كعب فضلت استعمال الألف فى أوجه الإعراب كلها، وإن كان القياس يقتضى رأى الجمهور، وهذا رأى أبى الحسن.

ورأى بعضهم احتمالاً آخر هو: أن بلحرث بن كعب كانوا - كغيرهم من الجمهور - يستعملون المثنى بالياء فى النصب والجر ثم قلبت بلحرث بن كعب الياء ألفًا للخفة لأنها أسهل عليهم، وهذا القلب بسبب الفتحة قبل الياء، وإن لم تكن الياء مفتوحة وهذا قول آخر لأبى الحسن الأخفش.

«فمن قال مررت بأخواك قد كان مرة يقول: مررت بأخويك. - كالجماعة - ثم رأى فيما بعد أن قلب هذه الياء ألفًا للخفة أسهل عليه وأخف كما قد تجد العربى ينتقل لسانه من لغة إلى أخرى».

---

(١) أى أبدلوا الياء فى ييأس أو فى أخويك ونحوه فى لغة غيرهم ممن يقولها بالياء وهم أكثر العرب، فجعلوا مكانها ألفًا فى لغتهم فقول الخليل يحتمل الأمرين.

ولكن ابن جنى لم يرتض هذا التفسير، لأن الاحتمال الأقوى - عنده - أن يكون بلحرث بن كعب قد نطقوا بالألف من أول الأمر، ولم يكونوا ينطقون المثنى بالياء، ثم تحولوا إلى الألف، لأن الياء هى القياس للفرق بين المرفوع وغيره، وهى الأقوى والجماعة عليه، فكيف ينتقلون من الأقوى إلى الأضعف وهم لم ينطقوا قط بالياء، ولم يبدلوها ألفًا؟ لكن بلحرث راعت لغة الكافة الكثيرة فصنعوا لغتهم من أول الأمر بالألف، ولم يعدلوا إليها من غيرها.

يقول ابن جنى:

«إنّ من يقول مررت بأخواك ينبغى أن يكونوا قد سبقوا إلى ذلك منذ أول أمرهم لأنهم - على فرض أنهم كانوا يستخدمون الياء كالجمهور - لم يكونوا من قبل على ضعف قياس ثم تداركوا أمرهم فيما بعد فقوى قياسهم وكيف كانوا يكونون فى ذلك على ضعف من القياس والجماعة عليه، أفتجمع كافة اللغات على ضعف ونقص حتى ينبغ نابغ منهم فيرد لسانه إلى قوة القياس دونهم. نعم ونحن نعلم أيضًا أن القياس مقتض لصحة لغة الكافة وهى الياء فى موضع الجر والنصب ألا ترى أن فى ذلك فرقًا بين المرفوع وبينهما وهذا هو القياس فى التثنية كما كان موجودًا فى الواحد».

٢- الاحتمال الثانى بإبدال الياء ألفًا فى ييأس ونحوه:

- وذلك على لغة أهل الحجاز - فشبه مررت بأخواك بقولهم ياءس فى ييأس فصاحب الألف لاحظ صاحب الياء فى الفعل المثال وفى المثنى - كذلك.

فالأمران إذًا صائران إلى موضع واحد ولا يدل اختيارهم هذا على أن استخدام الياء ضعيف.

«فلم تكن الياء فى التثنية شاذة ولا دخيلة فى كلام العرب فيقل الحفل بها ولا ينسب بلحرث إلى أنهم راعوها أو تخيروا للغتهم عليها» .

فالقصد هو التنويع فى الصناعة لا تضعيف رأى جمهور العرب.

وقد عقب ابن جنى على بعض هذه الأوجه بأن صاحب لغة يراعى لغة غيره، لأن العرب يتصل بعضهم ببعض، وهم خلق كثير منتشر متجاور لهم علاقات وارتباطات، وبعضهم يلاحظ صاحبه، ويراعى أمر لغته كما يراعى ذلك من مهم أمره.

وقد يؤدى هذا التبادل للتأثير بين اللهجات - أحيانًا - إلى انتقال لسان العربى إلى غير لهجته إذا كثرت صلاته بها.

وقد تبقى لهجته الأصلية، مع ظهور سمات خاصة فيها من لهجة غيره، ولذلك صور متعددة تندرج تحت عنوان:

«تركب اللغات»

****

تركب اللغات

اقتضت الحاجة الاجتماعية أن يستعمل العربى ظواهر أو ألفاظًا خاصة بلهجة أخيه إلى جوار ما يستعمله فى لهجته الأصلية، ودراسة هذا الموضوع تنحصر فى جانبين:

١- جانب الأبنية.　　٢- جانب الألفاظ.

١- التداخل فى الأبنية:

القدماء يجعلون من الممكن شكل عين الثلاثى فى الماضى والمضارع بإحدى الحركات الثلاث: الفتحة أو الضمة أو الكسرة، فيفترضون بالقسمة العقلية تسعة وجوه يرفضون منها ثلاثة، لأنها لم ترد عن العرب وهى:

- فعُل يفعَل، بضم العين فى الماضى وفتحها فى المضارع.
- فعُل يفعِل، بضم العين فى الماضى وكسرها فى المضارع.
- فعِل يفعُل، بكسر العين فى الماضى وضمها فى المضارع[1].

والأوزان الستة التى قبلوها لورودها عن العرب هى:

- فعَل يفعِل، بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع.
- فعَل يفعُل، بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع.
- فعَل يفعَل، بفتح العين فى الماضى وفتحها كذلك فى المضارع.
- فعِل يفعَل، بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع.
- فعِل يفعِل، بكسر العين فيهما.
- فعُل يفعُل، بضم العين فيهما.

---

(١) من أسرار اللغة ط٣ ص٣٠.

وقد نصوا على أن (فعَل يفعَل) بفتح العين فى الماضى والمضارع يكون فيما عينه أو لامه حرف حلق مثل: فتح يفتح، وقرأ يقرأ[1] كما عدوا باب (فعِل يفعِل) بكسر العين فيهما موقوفا على السماع.

وعلى هذا الأساس فكل ما خالف هذه الوجوه التى اعتمدوها يعد شاذا عندهم «ألا تراهم كيف ذكروا فى الشذوذ ما جاء على فعِل يفعُل بكسر العين فى الماضى وضمها فى المضارع نحو نعِم ينعُم، ودِمت تَدوم، ومِت تموت، وقالوا أيضًا فيما جاء من فَعل يفعَل بفتح العين فيهما وليس عينه ولا لامه حرفا حلقيا نحو قلَى يقلَى وسلاَ يسلَى وجَبى يجْبَى وركَن يركَن وقَنَط يقْنَط[2].

كما أن المعروف عندهم فى بناء الوصف من الفعل الثلاثى أن المفتوح العين يكون الوصف منه على فاعل، مثل كتب فهو كاتب، والمضموم العين يكون منه على فعيل مثل كرُم فهو كريم، وتلك قاعدة مشهورة عندهم فكل ما خالفها عد شاذا.

ومما عدوه شاذا ما ذكروه من فعُل بضم العين فهو فاعل نحو حمُض فهو حامض، وخثُر فهو خاثر، ولذلك نظائر كثيرة.

وهكذا شأن كل ما خالف القواعد عندهم، فإنه يوصم بالشذوذ، ولكن الأجدى فى ذلك هو الحمل على تركب اللغات، فهو لغات تداخلت فتركبت وهكذا ينبغى أن يعتقد وهو أشبه بحكمة العرب[3].

وتفسير التداخل فى الأبنية يدعونا إلى تقسيمها إلى نوعيها:

أ- أبنية الأفعال.　　ب- أبنية الأسماء.

---

(١) هذا ما تؤكده التجارب الصوتية الحديثة، فأصوات الحلق تحتاج بعد صدورها من مخرجها الحلقى إلى اتساع فى مخرجها بالفم، فليس هناك ما يعوق هذا المجرى فى زوايا الفم ولهذا ناسبها من أصوات اللين أكثرها اتساعا وتلك هى الفتحة -انظر: فى اللهجات العربية ط ٢ ص ١٢٨ ومن أسرار اللغة ط ٣ ص ٢٤.

(٢) الخصائص ١/ ٣٧٥.

(٣) المصدر السابق ١/ ٣٧٥ وانظر المغنى فى تصريف الأفعال للشيخ عضيمة ص ٤٠ وما بعدها.

أ- تفسير التداخل فى أبنية الأفعال:

«دلت الدلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضى لصيغة المضارع، إذ الغرض فى صيغ هذه المثُل إنما هو لإفادة الأزمنة، فجعل لكل زمان مثال مخالف لصاحبه، وكلما ازداد الخلاف كانت فى ذلك قوة الدلالة على الزمان، فمن ذلك أن جعل العرب بإزاء حركة فاء الماضى سكون فاء المضارع، وخالفوا بين عينيهما فقالوا: ضرب يضرب وقتل يقتل وعلم يعلم»[1].

والقياس فيما ماضيه (فعِل) بكسر العين أن يكون مضارعه على (يفعَل) بفتحها نحو: ركب يركب وشرب يشرب، والقياس -كذلك- فيما ماضيه (فعَل) بفتح العين أن يكون مضارعه على (يفعِل) بكسرها نحو ضرب يضرب وسرق يسرق ففى الأول كسرت عين الماضى ففتحت عين المضارع وفى الثانى بالعكس لتحقيق المخالفة والتناظر بينهما «فكما فتح المضارع لكسر الماضى فكذلك -أيضًا- ينبغى أن يكسر المضارع لفتح الماضى».

وإنما جاءت المخالفة -أيضًا- فيما ماضيه (فعَل) بفتح العين مع كسر عين المضارع وضمها فقيل (يفعُل) نحو قتل يقتل ودخل يدخل خروجا على القاعدة السابقة التى تناظر بين (فعِل) بكسر العين و(فعَل) بفتحها فى عينى مضارعيهما، من حيث كانت كل واحدة من الضمة والكسرة مخالفة للفتحة، ولما آثروا خلاف حركة عين المضارع لحركة عين الماضى، ووجدوا الضمة مخالفة للفتحة خلاف الكسرة لها، عدلوا فى ذلك إليها فقالوا: قتل يقتل ودخل يدخل وخرج يخرج بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع[2].

أما ما نجده من الثلاثى مما تكون فيه حركة عينه فى الماضى والمضارع سواء وهو باب (فعَل) نحو كرم يكرم فعلى كل حال فاؤه فى المضارع ساكنة وموافقة حركة

---

(١) الخصائص ١/ ٣٧٥.

(٢) المصدر السابق ١/ ٣٧٩ وهذا القول تؤيده القوانين الصوتية الحديثة التى تجعل الضمة والكسرة أصواتا ضيقة يقابلها الفتحة التى هى الصوت المتسع، فإذا أردنا أن نخالف بين الماضى والمضارع أخذنا للأول الضمة أو الكسرة وأخذنا للمضارع الفتحة أو العكس بالعكس. انظر من أسرار اللغة ط ٣ ص ٣٣.

عينـه، لأنه ضرب قائم برأسـه، ألا تراه غيـر متـعد بخـلاف (فعَل) بفتح الـعين و(فعِل) بكسرها فأكثره متعد، فلما خالفهما خولف بينهما وبينه[1].

وفى الرباعى ومـا فوقه لم يـنظروا إلى هذا اللون من المخالفـة «فقـالوا دحرج يدحرج فحركوا فاء المضارع والماضى جميعًا وسكنوا عينيهما، وكذلك قالوا: تقطع يتقطع وتقـاعس يتقاعس وتدهور يتدهور ونحـو ذلك لأنهم أحكموا الأصل الأول الذى هو الثلاثى فقل حفلهم بما وراءه[2].

وهذا كله كـان شرحـا لقانون المغـايرة الذى اعتـرف به المحدثون وأشـاروا إلى أهميته فى الاشتقاق وعد فيه ابن جنى موفقا كل التوفيق.

ولو لاحظنا ما وضـعه ابن جنى والقدمـاء من قواعد لاشـتقاق الأفـعال -على الوصف السـابق- لوجدنا أنهـا تتفق تمامًـا مع رأى المحدثين فـهم حين يعـالجون اشتقاق صيغة من أخرى يبحثون على ضوء أسس ثلاثة:

١- المغايرة polarity التى فطن إليها ابن جنى.

٢- وظيفة الفعل فى الكلام وتبعا لها يأخذ الفعل حركته بمجرد المصادفة ملتزمة فى اللهجة الواحدة وتختلف اللهجات فى إيثار حركة على أخرى.

٣- إيثار الحـروف المجاورة[3] فى اللغات السـامية لحـركات خاصـة ومن بينها حروف الحلق.

وبذلك نسـتطيع أن نقف على أن الأبـنية المقـبـولة للفـعل الثـلاثى والتى علل لصحتها ابن جنى «لا يعـقل نسبتها للغة موحدة كاللغة النمـوذجية الأدبية» بل إنها

---

(١) الخصائص ١/ ٣٧٦.

(٢) المصدر السابق ١/ ٣٧٥.

(٣) أى لغيرها كإمالة حركة ما قبل تاء التأنيث مع الحروف المستفلة والنطق بها فتحة مع حروف الاستعلاء فى قراءة الكسائى، وفى اللهجة القاهرية نلحظ الارتباط بين الحروف والحركـات فى صيغة (استفعل) فما فيه حروف التفخيم تؤثر عينه الفتحة غالبًا حين تكون هذه الحروف فى الآخر، أو قبل الآخر، فى حين تؤثر الحروف الأخرى الكسرة مـثل: يستلبخ -يستفظع- يستـأمن- يستغفل- يستبشـر. (من أسرار اللغة ط ٣ ص ٣٤، ٣٥).

«تنتمى إلى عدة لهجات كل منها التزم بابا أو بابين، ويؤيد ذلك ما ورد فى معاجم اللغة من نحو: فقُه بضم العين صار فقيها والكسر لهجة كلاب ـ سخن مثلثة العين والكسر لبنى عامر ـ حضر من باب نصر وعلم والأخير لأهل المدينة[1]، ويؤيد هذا ما نراه فى اللغات السامية شقيقات اللغة العربية ففى العبرية نجد أن الماضى فى الكثرة الغالبة من الأفعال على وزن (فعَل) بفتح العين وأحيانا على وزن (فعِل) بكسر العين ثم يندر أن يكون على (فعُل) بضم العين ونرى أن مضارع الأول هو (يفعُل) بضم العين ومضارع الوزنين الأخيرين (يفعَل) بفتح العين ولا نكاد نجد فى اللغة العبرية ما يشذ عن هذا سوى بضعة أفعال[2]، وإذا تحققنا أن هذه الأبنية هى فى الأصل لهجات للقبائل العربية وأنها قد اتجهت هذه الاتجاهات وتركت ما عداها فلا غرابة فى تفسير ما عد شاذا وخارجا عليها بأنه لهجات تداخلت.

أولاً: ما خالف الأوزان المقبولة مثل ما جاء على فعِل يفعُل بكسر العين فى الماضى وضمها فى المضارع كنعِم ينعُم وفضِل يفضُل فنعِم بكسر العين فى الأصل ماضى ينعَم بفتحها وينعُم بضم العين فى الأصل مضارع نعمُ بضم العين ثم تداخلت اللغتان فاستضاف من يقول نعِم بكسر العين لغة من يقول ينعُم بضمها فحدثت هناك لغة ثالثة، فإن قلت: فكان يجب على هذا أن يستضيف من يقول (نعم) بضم العين فى المضارع من يقول (نعِم) بكسر العين فتركب من هذا أيضًا لغة ثالثة وهى (نعُم ينعَم) بضم العين فى الماضى وفتحها فى المضارع؟

قيل: منع من هذا أن (فعُل) بضم العين لا يختلف مضارعه أبدا وليس كذلك (نعِم) بكسر العين لأن (نعِم) بكسر العين قد يأتى فيه (ينعِم وينعَم) بكسر العين وفتحها جميعًا فاحتمل خلاف مضارعه دون الأول[3].

---

(١) اللسان ٥/٢٧٢، ١٧/٦٦، ٤١٨.

(٢) من أسرار اللغة ط ٣ ص ٣٢ وما بعدها.

(٣) الخصائص ١/٣٧٨.

وكذلك (فضل يفضل): فيقدر أنه جاء على بابين بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع وبفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع فأخذ الماضى من اللغة الأولى والمضارع من اللغة الثانية فنشأت لغة ثالثة مركبة منهما[1].

ثانيًا: ما جاء بفتح عينى الماضى والمضارع وليست العين أو اللام حرفا حلقيا وله أمثلة منها:

قنط يقنط: فهما لغتان تداخلتا وذلك أن (قنَط يقنِط) بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع لغة، و(قنِط يقنَط) بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع لغة أخرى ثم تداخلتا فتركبت لغة ثالثة فقال من قال: قنَط يقنَط بفتح العين فيهما ولم يقولوا: قنِط يقنِط بكسر العين فيهما لأن آخذا إلى لغته لغة غيره قد يجوز أن يقتصر على بعض اللغة التى أضافها إلى لغته دون بعض.

وكذلك: ركن يركن: فيه لغتان: ركِن يركَن كعلِم يعلَم وركَن يركُن كقتل يقتل وحكى عنهم: ركَن يركَن (فعَل يفعَل) بفتح العين فيهما وهذا عند أبى بكر من اللغات المتداخلة كأن الذى يقول (ركَن) بفتح الكاف سمع مضارع الذى يقول (ركِن) بكسرها وهو (يركَن) فتركبت له لغة بين اللغتين وهى: ركَن يركَن بفتح العين فيهما[2]. فأما الأفعال التى جاءت عينا الماضى والمضارع فيها متوافقتين بالكسر مثل نعِم ينعِم وحسِب يحسِب ويئِس ييئِس فقد علل ابن جنى لها باحتمال التداخل وغيره تبعا لأنه لم يعرف لها ماض آخر مع (فعِل) بكسر العين يكون مفتوح العين يمكن به القطع بأنها من تداخل اللغات ـ على ما يرى ـ فقد أتى ماضى هذه الأفعال على (فعِل) بكسر العين أو (فعُل) بضمها وكل منهما لا يأتى مضارعه على (يفعِل) بكسر العين لأن قانون المخالفة يقتضى أن يكون مضارع (فعِل) بكسر العين (يفعَل) بفتحها ومضارع (فعُل) بضم العين (يفعُل) بضمها وقد جاءت كلها بالكسر فى الماضى والمضارع فيحتمل:

---

(١) الخصائص ١/ ٣٨٠، ٣٨١ والمحتسب ٢/ ٥.

(٢) المحتسب ١/ ٣٢٩، ٢/ ٥.

١- أنها من باب التداخل إلا أن الماضى من اللغة الأخرى مفقود وهو: «حسَب -نعَم- بأس- يبَس بفتح العين» واستغنى عنه بالماضى الموجود: «حسِب -نعِم- بئِس- يبِس بكسر العين» كما استغنوا بترك عن وذر وودع ونحو ذلك[١] ويؤيده ما حكاه السيوطى عن الكسائى[٢].

٢- أنها ليست من باب التداخل بل قيل (ينعِم) بكسر العين فى المضارع موافقة لماضيه (نعِم) على (فعِل يفعِل) بكسر العين فيهما تشبيها له بباب (فعُل يفعُل) مما يوافق فيه المضارع الماضى بالضم «فكما أن فعُل بضم العين بابه يفعُل بضمها كذلك شبهوا بعض (فعِل) بكسر العين به فكسروا عين مضارعه كما ضموا فى ظَرُف عين ماضيه ومضارعه فنعِم ينعِم بكسر العين فيهما محمول على كرم يكرم[٣] وحسب يحسِب ويئس ييئس ويبِس ييبِس بكسر العين فيها جميعًا مشبه بباب كرُم يكرُم على ما قلنا فى نعِم ينعِم بكسر العين فيهما[٤].

ب- تفسير التداخل فى أبنية الأسماء:

عرفنا أن للعرب قواعد خاصة فى اشتقاق الأوصاف من الأفعال، فمن الثلاثى المفتوح العين تأتى على فاعل، ومن المضموم العين تأتى على فعيل، وما جاء مخالفا لذلك عده الصرفيون شاذا، ولكن ابن جنى يُخرِّج بعضه على أنه من باب تداخل اللغات فقولهم: «شعُر فهو شاعر وحمُض فهو حامض وخثُر فهو خاثر وطهُر فهو طاهر بضم العين فى جميع الأفعال على نحو من هذا وذلك أنه يقال: شعر وحمض وخثر وطهر بضم العين وفتحها فى جميع الأفعال فجاء شاعر وحامض وخاثر وطاهر على شعَر وحمَض وخثَر وطهَر بفتح العين فى جميع الأفعال ثم استغنى بفاعل عن فعيل وهو فى أنفسهم وعلى بال من تصورهم، يدل على ذلك تكسيرهم لشاعر على شعراء لما كان فاعل واقعا موقع فعيل كُسِّر تكسيره ليكون ذلك أمارة ودليلا على إرادته وأنه مغن عنه وبدل منه»[٥].

---

(١) الخصائص ١/ ٣٧٨، ٣٨٨، واللسان ١/ ٣٥٥، ٨/ ١٤٦، ١٤٨ والبصريون وسيبويه يردون هذا الرأى، انظر اللسان ٨/ ١٤٧ والكتاب ٢/ ٢٢٧، ٢٣٢، ٢٣٣.

(٢) المزهر ١/ ١٩٤.

(٣) الخصائص ١/ ٣٧٩.

(٤) المصدر السابق ١/ ٣٨٠.

(٥) المصدر السابق ١/ ٣٨١.

وقد عد ابن جنى من التداخل قراءة ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ﴾ [الذاريات: ٧] بكسر الحاء وضم الباء (الحِبُك) يقول: لعل الذى قرأ به تداخلت عليه القراءتان بالكسر والضم فكأنه كسر الحاء يريد الحِبِك بكسر الحاء والباء وأدركه ضم الباء على صورة الحُبُك بضمهما فجمع بين أول اللفظة على هذه القراءة وبين آخرها على القراءة الأخرى[1]، ولا يأتى اعتراض الرضى على ابن جنى فى هذا الرأى بأن: «الحُبُك بضمتين جمع الحباك وهو الطريقة فى الجبل ونحوه والحِبِك بكسرتين مفرد وأنه يبعد تركيب اسم من مفرد وجمع[2]، وذلك كما يقول محققو المحتسب: «مسلم فى التركيب من لغتين لأنه ـ حينئذ ـ أخذ من مفرد وجمع أما التركيب من قراءتين ـ إن صح الأخذ به ـ فلا يبدو بعيدًا لأن قراءتى الجمع والمفرد مرويتان والقارئ بالتركيب منهما يريد أن يروى ما يؤثر لا التعبير عما يريد التعبير عنه، وهذا فيما يبدو لى أصوب من اعتبارها خارجة على القواعد وقد حاول ابن جنى وصفها بذلك أولا ثم بدا له تخريجها على هذا الوجه المقبول، ويمكن إدراك الوصف الأول من قوله: «وأما الحِبُك بكسر الحاء وضم الباء فأحسبه سهوا وذلك أنه ليس فى كلامهم فِعُل أصلا بكسر الفاء وضم العين وهو المثال الثانى عشر من تركيب الثلاثى فإنه ليس فى اسم ولا فعل أصلا»[3].

وقد اعتبر الدكتور أنيس القول بالتداخل فى الصيغ «ناحية صناعية بحتة لا تسوّغها تلك الأمثلة التى رواها ابن جنى فضلا عن أنه لم يبين كيف تتداخل اللغات ولا الدوافع التى قد تدعو لمثل هذا التداخل فافتراض أن لهجة من اللهجات تستعير طريقة النطق بالماضى فقط دون مضارعه أو المضارع فقط دون

---

(١) المحتسب ٢/ ٢٨٧.

(٢) شرح الشافية ص١٠، ١١ ط ١٣٤٥هـ وفى الصبان اعترض بأن التداخل فى جزءى الكلمة الواحدة غير معهود إنما المعهود التداخل فى الكلمتين نحو كُدت بضم الكاف تكاد فإن كُدت بالضم على لغة من قال كاد يكود وأكاد على لغة من قال: كاد يكاد ٤/ ٢٣٨، ٢٣٩ وقال أبو حيان: كسرت الحاء إتباعا لكسرة ذات وال حاجز غير حصين واعترض عليه أيضًا بأن (ال) كلمة برأسها فهى حاجز قوى يمنع من الإتباع. انظر المصدر السابق ٤/ ٢٣٩.

(٣) المحتسب وتعليق المحققين ٢/ ٢٨٧.

ماضيه أمر بعيد الاحتمال وذلك لأن الأوزان لا تستعار وإنما الذى يستعار هو الكلمات وليس هناك من مسوغ يمكن معه أن تنتقل القبيلة أو الرجل فيها من قوله نعِم ينعَم بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع إلى نعم ينعم بكسر العين فى الماضى وضمها فى المضارع[1]، وقد ساق أدلة لرأيه هذا:

أ- من كلام ابن جنى نفسه من بعض القصص التى تقوم حجة عليه لا له فمن ذلك ما روى عن أبى حاتم قال: قرأ علىّ أعرابى بالحرم ﴿طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَئَابٍ﴾ [الرعد: ٢٩] (طيبى لهم وحسن مآب) فقلت: طوبى فقال: طيبى قلت طوبى قال طيبى فلما اشتد علىّ قلت: طُوطُو فقال طِى طِى[2].

ب- نلحظ فى اللهجات الحديثة أن الرجلين من أبناء لهجتين مختلفتين قد يلتقيان ويصادق أحدهما الآخر زمانا طويلا وكل منهما يلتزم لهجته وما نشأ عليه فإذا تأثر أحدهما بالآخر وأخذ يقلده فى لهجته لسبب من الأسباب تكلم كل منهما بعد مران طويل ومخالطة مستمرة لهجة واحدة أما أن تمتزج اللهجتان وينشأ منهما لهجة ثالثة فليس مما يقره المحدثون من الباحثين فى اللغات.

وقد اقترح الدكتور أنيس حلا لتلك المشكلة التى أعيت القدماء أن تجمع كل الأفعال الثلاثية ماضيها ومضارعها ثم تُبَوَّب وتنسق وينظر إليها على أنها تنتمى إلى لهجات متعددة، . . ، وقد قام هو نفسه بعملية الجمع والتبويب هذه متخذا القرآن الكريم ومعاجم اللغة مصادر لبحثه وقد خرج من ذلك بنتائج يمكن حصر أهمها فيما يأتى:

١- الماضى المفتوح العين يكون مضارعه مضموم العين أو مكسورها إلا حين تكون لامه أو عينه من حروف الحلق فتفتح مع استثناء الأفعال القرآنية: نزع - قعد- رجع- بلغ- زعم- نفخ- نكح.

٢- الماضى المكسور العين لا يكون مضارعه إلا مفتوح العين.

(١) فى اللهجات العربية ط ٢ ص ١٥٣، ١٥٤ بتصرف يسير ومن أسرار اللغة ط ٣ ص ٣٠.
(٢) الخصائص ١/ ٣٨٤.

٣- جعل باب (فعُل يفعُل) بضم العين فيهما (الذى لم يعثر فى القرآن الكريم له إلا على فعلين كبُر وبصُر) فرعا لصيغة (فعل) وأنه لا يلجأ إليها إلا حين يراد المبالغة فى معنى الحدث.

٤- لا يوجد فى القرآن الكريم باب (فعِل يفعِل) بكسر العين فى الماضى والمضارع[١].

٥- الأفعال المشتركة التى ورد لكل منها أكثر من باب ولم يختلف معناها قسم الاشتراك بينها إلى: الاشتراك بين بابى نصر وضرب -بين بابى ضرب وفرح- بين بابى نصر وفرح- بين بابى فرح وكرم- بين باب كرم وبابى ضرب ونصر، وقد جعل لكل من هذه الأقسام بابًا أصليًا واحدًا يطرح ما عداه إلا فى القليل النادر الذى يأخذ وضعًا خاصًا، وبنى هذا الحكم على تقسيم المحدثين للأفعال إلى اختيارية واضطرارية والاختيارية فى عرفهم هى التى لنا اختيار فى حدوثها ولو كانت مما يعده القدماء لازما كجلس وقعد، والاضطرارية عندهم بعكس ذلك وهى ما ليس لنا اختيار فى حدوثها مثل كبر وضعف وقد لاحظ المحدثون أن كلا من هذين النوعين يختلف عن الآخر فى صيغته فبينما يؤثر أحدهما حركة من الحركات يؤثر الآخر حركة أخرى[٢]، وبناء على ذلك حكم بأن الاشتراك فى بابى نصر وضرب يجب أن ينسب إلى لهجتين مختلفتين، وربما كانت تلك الأفعال من هذا النوع تستعمل فى لهجة واحدة، أما الاشتراك فى بابى ضرب وفرح أو فى بابى نصر وفرح فإذا كان الفعل من الأفعال الاختيارية حددنا له باب نصر أو ضرب وضربنا صفحا بباب فرح الذى نسبته له المعاجم أما إذا كان من الأفعال الإجبارية حددنا له باب فرح وضربنا صفحا عن باب نصر أو ضرب، والاشتراك فى بابى فرح وكرم يجعلنا نحكم بأنها من الباب الأول وحده، فإذا كانت الأفعال

---

(١) من أسرار اللغة ط ٣ ص ٤١ وفى اللهجات العربية ط ٢ ص ١٥٧.

(٢) يفهم من تفسيره للأفعال أن الحركة للفعل الاختيارى تكون عادة الفتحة فى المتعدى وبذلك يكون هو الأصل وفى الاضطرارى الكسرة والضمة فى اللازم ويفاضل بينهما عند الاجتماع فتقدم الكسرة على الضمة فتعد صاحبة الباب.

المشتركة من باب كرم وبابى ضرب ونصر فسرناها على أن معناها من باب كرم قد قصد فيه المبالغة وأن الفعل من بابى نصر وضرب قد حول إلى كرم للرغبة فى جعل المعنى من الصفات الغرزية الثابتة[1]، ونحن نجيب:

١- بأن تداخل اللغات ليس عملية صناعية بحتة بل استمدها ابن جنى من واقع اللغة وأتى بأمثلة مستعملة فى العربية الفصحى والقراءات القرآنية وقد أبان ابن جنى عن الأغراض التى دعت العربى إلى الاقتباس من لغة أخيه وهى كثرة الخلاط معه لما يحتاجه فى حياته بجوانبها المتعددة وقد بينا ذلك بوضوح فى أسباب نشأة اللهجات فى اللغة بما يبرهن على أن ابن جنى تكلم عن دوافع الانقسام والأخذ عن الآخرين عربا وغير عرب.

٢- القصة التى أوردها الدكتور أنيس رواية عن ابن جنى إن دلت[2] على امتناع تحول العربى عن لهجته إلى لهجة غيره فهناك -فيما روى عن ابن جنى أيضًا- قصص كثيرة تدل على تحول اللسان من لهجة إلى أخرى ويمكن أن ننقل القصة التى ذكرت عقب تلك القصة السابقة التى رواها الدكتور أنيس ونجتزئ بها عن غيرها: «فقد روى أن أبا عمرو سأل أبا خيرة عن قولهم استأصل الله عرقاتهم فنصب أبو خيرة التاء من عرقاتهم فقال له أبو عمرو: هيهات أبا خيرة لان جلدك» والأعرابى قد ينطق بالكلمة يعتقد أن غيرها أقوى فى نفسه منها، ألا ترى أن أبا العباس حكى عن عمارة أنه كان يقرأ ﴿وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ [يس: ٤٠] بالنصب - أى بنصب (النهار) دون تنوين سابق قال أبو العباس: فقلت له: ما أردت؟ قال: سابقٌ النهارَ بتنوين سابق فقلت له فهلا قلته؟ فقال: لو قلته لكان أوزن أى أقوى...[3]، فكما أن العربى يتمسك أحيانًا بلغته ويعتصم بها قد ينتقل هو أو غيره إلى لغة أخرى فصيحة أو غيرها أو يتأثر بتلك اللغة بما يظهر فى لهجته التى يستعملها كما أوضح ذلك أبو الفتح ابن جنى.

---

(١) من أسرار اللغة ط ١٩٥١ ص ٤٦، ٤٧، ٤٨ وانظر مؤتمر المجمع اللغوى الدورة (١٦) ١٩٤٩-١٩٥٠.

(٢) لأن الواضح منها تعنت هذا العربى فى معارضة أبى حاتم.

(٣) الخصائص ١/ ٣٧٣، ٣٨٤ ٢/ ١٣ فى قصة أبى خيرة.

٣- تصور الدكتور أنيس لاثنين يعيشان معا ثم لا تتأثر لهجة أحدهما بلهجة الآخر تصور بعيد، فالإنسان منا فى حياته العادية إذا عاشر إنسانًا دون أن يسكن معه فقد تتسرب على مر الزمن بعض خصائص لهجته إليه وقد ينطق بها أحيانا بلا شعور منه أو إرادة وذلك واضح ملموس فما بالنا باثنين يعيشان معا فى بيت واحد؟ إن ذلك ولا شك سيترك أثرا يعد خليطًا من لهجتيهما، ولم تنشأ اللهجات العربية إلا من هذه المخالطة بين العرب وغيرهم بما تعد به خليطًا من مواد وطرائق عربية ممزوجة بغيرها من سمات اللغات الأخرى التى اتصلت بها وعاشرتها مع أهلها.

على أن الدكتور أنيس نفسه يميل إلى قبول معنى التداخل ويظهر ذلك من عبارات له تفيد توقعه لصحة هذا الرأى، فقد دافع عن ابن جنى بقوله «لعل ابن جنى أراد بتداخل اللغات أنه قد يتصادف أن نجد فى لهجة من اللهجات فعلا أو فعلين لا يتبعان طريقة الاشتقاق فى الأفعال الأخرى مثل نعِم ينعِم بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع وحينئذ نعلل مثل هذه الأفعال بأن الماضى أو المضارع غريب على هذه اللهجة أو أنه على هذه الصورة مستعار من لهجة أخرى تحت تأثير ظروف خاصة به، وعندما وقف أمام الأفعال (نكح -نزع- رجع- بلغ- قعد- زعم- نفخ) ليفسرها أطلق لقلمه أن يقول: «يظهر أنها تنتمى فى صيغتها للهجة أخرى غير اللهجة القرشية... وليس معنى هذا استعارة الصيغة أو طريقة الاشتقاق وإنما معناه استعارة هذه الأفعال بصيغتها الشائعة فى مصدرها الأصلى».

وأنا أفهم من مجرد أنها مستعارة معنى التداخل وإلا فكيف يمكن تصور ذلك دون هذا المعنى ولا فرق أن تكون مستعارة بلفظها أو بصيغتها فمجرد الاستعارة يعطيها هذا المفهوم الواضح الواقعى، على أن كلام الدكتور أنيس يدل على نظرة ليست قاطعة فعباراته تمتلئ بأسلوب: يظهر -وربما- ولعل- فإذا صح[1] وفى تعليقه على تقسيم الأفعال الذى اقترحه لم يكن جازما أيضًا.

(١) من أسرار اللغة ط ٣ ص ٣٠، ٣١ وفى اللهجات العربية ط ٢ ص ١٥٩.

ولذلك يقول:

«ولعل من القبائل من كانوا يؤثرون صيغة (فعِل يفعُل) بكسر العين فى الماضى وضمها فى المضارع ولعل منها من كانوا يقولون (فعُل يفعِل) بضم العين فى الماضى وفتحها فى المضارع إلى غير ذلك من الاحتمالات التى ستكشف عنها بحوث المستقبل»[1].

جـ- التداخل فى الألفاظ:

وذلك بأن تضع قبيلة لفظًا من الألفاظ لمعنى وتضع له قبيلة أخرى لفظًا آخر فينتقل لفظ إحدى القبيلتين إلى الأخرى وتستعمله استعمالها للفظها[2]، ومن ذلك ما يلاحظ من اجتماع لهجتين عند رجل واحد يورد لفظتين أو أكثر لمعنى واحد فى لغته «وإذا كثرت على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة فسمعت فى لغة إنسان واحد فإن أحرى ذلك أن يكون قد أفاد أكثرها أو طرفا منها، من حيث كانت القبيلة الواحدة لا تتواطأ فى المعنى الواحد على ذلك كله، هذا فى غالب الأمر»[3] ومعنى ذلك أن الترادف ينشأ من اختلاف اللهجات واجتماعها ويمكن إدخاله تحت (تداخل اللغات)[4].

وقد يكون اللفظ واحدًا مختلف الصورة من ناحية البنية وأحكامها الصرفية أو الصوتية فتستعمل إحدى القبائل الصورة المستعملة للفظ عند غيرها من شقيقاتها، فما يتعلق بالبنية والصرف كاستعمال فعل وأفعل بمعنى واحد فى قول الشاعر:

سقى قومى بنى مجد وأسقى نميرا والقبائل من هلال

واستعمال صلة الضمير مرة وعدم استعمالها مرة أخرى فى قول الشاعر:

فظلت لدى البيت العتيق أخيلهو ومطواى مشتاقان له أرقان

---

(١) وقد كان رأيه محل نظر من أعضاء المجمع اللغوى. انظر مؤتمر المجمع الدورة (١٦).

(٢) فقه اللغة د. نجا ٤/ ٢٦.

(٣) إذ من الجائز أن تكون قبيلته قد وضعت الألفاظ جميعًا لهذا المعنى وذلك احتمال ضئيل. الخصائص ١/ ٣٧٠-٣٧٣.

(٤) هناك المشترك والمتضاد وفيه تجتمع عدة معان للفظ واحد وبعضها ينشأ من اجتماع اللهجات أيضًا فيمكن أن يسمى ذلك تداخلا.

واستعمال الصلة رأى الجمهور وحذفها لغة لأزد السراة.

ومما يتعلق بالناحية الصوتية: الإبدال فى مثل سكر طبرزل وطبرزن، وأيم وأين للحية، فتلك لهجات مختلفة كما يصرح ابن جنى[١].

وقد اعترض الدكتـور أنيس -كذلك- على تداخل اللغات فى الألفاظ بمعنى أن العربى قد يستعمل خصائص من لهجة غيره مع لهجته، فلكل لهجة صفات خاصة بها، وليس من المرجح أن يجتمع فى اللهجة الواحدة صفتان مختلفتان فى أمر واحد[٢].

والواقع أن ذلك ليس بممنوع، فالفرد منا ينتقل من بلدته ويذهب إلى غيرها فتتغير على لسانه بعض النواحى الصوتية ويميل إلى استخدام ألوان جديدة من البيئة التى انتقل إليها إما للحاجة أو للتظاهر ومجاراة الأوضاع الجديدة وقد تصبح مع مرور الزمن طبيعية عنده[٣].

وتعترف جمهرة الباحثين بالتداخل، فأستاذنا الدكتور نجا يعترف بالتداخل، ويعده من نظرات ابن جنى الثاقبة فى دراسته اللغوية، ومن الأمور الهامة التى عرض لها، لأنه أبان عن توليد أبواب جديدة لا تتفق والقواعد المعروفة نتيجة لاختلاط الاستعمالات العربية الناجمة عن كثرة ارتحال العرب من مواطنهم طلبا للعيش الذى ينشدونه[٤]، وعقد فصلا خاصاً من كتابه بعنوان «تداخل اللغات وتوافقها» بين فيه كيف تتداخل اللغات وأسباب ذلك ونتائجه[٥].

والأستاذ العلايلى يعترف أيضًا بتداخل اللغات وعقد له فصلا فى كتابه «مقدمة لدرس لغة العرب» وعده ذا أثر فى توليد عدد من المواد والمشتقات إلا أنه يقول:

أظن أن من الخطأ الشك فى تأثيره وعمله، كذلك أظن أن من الخطأ المبالغة فى عمله إلى الحد الذى يصطنعه دارسو اللغة اليوم.

---

(١) الخصائص ١/ ٢٧٠ وما بعدها.

(٢) فى اللهجات العربية ص ١٥٢.

(٣) مثل: عليه بفتح اللام وكسرها، عملت بفتح العين والميم وكسرهما ونحو ذلك مما نجده فى بيئاتنا.

(٤) فقه اللغة ط الجديدة ٤/ ١٦، ١٧ بتصرف.

(٥) المصدر السابق ٢٥-٢٧.

ويفسر ما حكاه ابن جنى من باب التداخل فى أبنية الأسماء مثل طهُر فهو طاهر وشعُر فهو شاعر على أنه ليس من تداخل اللغات، بل من تداخل الأوضاع بنسيان الخصوصية أو بتقاربها (قالوا أحب الرجل ومفعوله محبوب وحبّ وفاعله مُحِب) واستغنوا بهذه المداخلة غير المقصودة عن حاب ومحب لتقارب الخصوصية بين المزيد والأصل، وأكثر ما يأتى من ذلك يعد فى نظره أثريات مضمحلة أو تنويعات لم تتعمم[١].

ويتخذ الأستاذ العلايلى من التداخل طريقًا إلى الاستفادة من النظام الجديد الذى يحاول تطبيقه فى اللغة العربية «ففى العمل اللغوى الجديد يمكن أن نداخل مثلاً فى هلك يهلك بين بابى ضرب وطرب، وباب ضرب هو الأصل، وباب طرب يدل على المفاجأة، فنداخل بينهما لإفادة شىء يجىء تارة مفاجئا وتارة على الطبيعة، فإذا حللنا عليه (هلك) مثلا دلت من باب (ضرب) على الهلاك الطبيعى ومن باب (طرب) على الهلاك الفجائى.

وفى التداخل على الهلاك مما لا ينتظر كالموت من الجرح اليسير بالتسمم، ويسمى هذا العامل بعد تقريره على هذا الوجه بتداخل الأوضاع[٢].

ويفسر اختلاف أبنية الأفعال على أنها تمثل مراحل التطور التى مرت بها لغتنا العربية، وأن العربى فى طور الاستقرار حاول تصحيح الماضى على الفتح والمضارع على الكسر، وأمات باب نصر والباب السادس، وقرر الباب الثالث فيما كان حلقى العين أو اللام وبقية الأبواب يلجأ إليها لحاجات معنوية، وما وقع حلقيا وليس من هذا الباب فأثرى[٣].

والحق أن رأيه فى أبنية الأفعال وتطورها واستخدام التداخل فى الوضع اللغوى الجديد اقتراح لا نعلم أن علماء اللغة المحدثين قد وافقوه عليه.

---

(١) مقدمة لدرس لغة العرب ص ٢٢٧.

(٢) المصدر السابق: ص ٢٢٩.

(٣) المصدر السابق: ص ١٦٨، ١٦٩.